محكمة الجنايات الدولية والعدالة الضائعة

(الحرية مقابل الاستسلام)

الدكتور عوض سليمية
باحث في العلاقات الدولية
مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

على الرغم من عدم اعتراف واشنطن بـ (إعلان روما الاساسي) ومحكمة الجنايات الدولية وقراراتها، وتصنيفها على انها معادية للسامية بسبب اجراءاتها فتح تحقيق في ممارسات اسرائيل التي ترقى الى مستوى جرائم ضد الانسانية. الا ان الرئيس بايدن رحب بإصدار المحكمة لمذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، واعتبرها اشارة قوية لتحقيق ما اسماه العدالة ويراه أمراً مُبرراً. وعليه، سوف تستغل واشنطن قرار المحكمة، لتحقيق اهدافها من خلال زيادة الضغط الاقصى على الرئيس الروسي شخصياً في محاولة منها لمقايضته، باسقاط الدعوى مقابل ثنيه عن طموحاته، واعلانه وقف العملية العسكرية من جانب واحد، والانسحاب من كامل الارض الاوكرانية بما فيها شبه جزيرة القرم، وبالتالي ستكون هزيمة مُذلة لروسيا وإنهاء طموحات موسكو وبكين في انشاء نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب. (الحرية مقابل الاستسلام).

وفقا للموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن مذكرة التوقيف الصادرة بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بتاريخ 17 مارس/اذار 2023. تم تاسيسها بناءً على القرينة القانونية التي زكاها عدد من باحثي جامعة ييل بنقل قرابة 6 الاف طفل اوكراني، لسيد الكرملين وللسيدة ماريا بيلوفا، مفوضة حقوق الطفل الروسية، وتنطبق عليها بنود المادتين 8 (2) (أ) (البند السابع Vii) و 8 (2) (ب) (البند الثامن Viii) من نظام روما الأساسي). وتزعم المذكرة أن سلسلة من الجرائم قد ارتكبت في الأراضي المحتلة الأوكرانية على الأقل اعتبارًا من 24 فبراير 2022. ويضيف بيان المحكمة،

أن "هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن السيد بوتين يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المذكورة أعلاه،

1. لارتكابه الأفعال مباشرة، بالاشتراك مع آخرين و/أو من خلال الآخرين (المادة 25 (3) (أ) من نظام روما الأساسي)، و
2. لفشله في ممارسة سيطرته بشكل صحيح على مرؤوسيه المدنيين والعسكريين الذين ارتكبوا الأفعال، أو سمحوا بارتكابها، والذين كانوا تحت حكمه الفعلي. السلطة والمراقبة، وفقًا لمسؤولية الرئيس". (المادة 28 (ب) من نظام روما الأساسي).

ويضيف البيان "واعتبرت الدائرة أن أوامر الاعتقال سرية من أجل حماية الضحايا والشهود وأيضاً لحماية التحقيق. ومع ذلك، وإدراكا منها لما يُدعى من أن السلوك المتناول في الحالة الراهنة مستمر، وأن الوعي العام بأوامر التوقيف قد يسهم في منع ارتكاب المزيد من الجرائم، اعتبرت الدائرة أنه من مصلحة العدالة الإذن بقلم المحكمة الكشف علناً عن وجود مذكرات التوقيف، واسم المشتبه بهم، والجرائم التي صدرت بشأنها مذكرات التوقيف، وأنماط المسؤولية على النحو الذي حددته الدائرة".

ومع هذا الاصدار السياسي متعدد الابعاد، من قبل قضاة الدائرة التمهيدية الثانية في المحكمة الجنائية الدولية – والتي تتعاون معها واشنطن وفقاً لمصالحها، ولا تعترف بقرارتها على الاغلب منعا لمحاكمة جنودها على جرائهم، فإن المواجهة الهجينة المستمرة على الارض الاوكرانية منذ اكثر من عام، بين موسكو وواشنطن تدخل مرحلة جديدة. تُنذر بمزيد من تفاقم الازمة نحو مستويات قد لا يتمكن الضبط الدبلوماسي القائم حالياً من السيطرة عليها في غفلة من الزمن، (على غرار حادثة اسقاط المسيرة الامريكية فوق البحر الاسود).

وكسياسة تحويلية فإن المعنى الحقيقي الاول لهذا الاعصار المدمر، يأتي من رؤية واشنطن أن وقف إطلاق النار في اوكرانيا، يضر مباشرة بمصالحها الاقتصادية المتدهورة (بدء افلاس المنظومة المالية الامريكية مع انهيار عدد من البنوك المركزية وهناك اكثر من 100 بنك مرشح للافلاس). من بين امور اخرى، رغبة واشنطن في الحفاظ على وتيرة مبيعات الاسلحة التي زاد الطلب عليها من قبل دول اوروبا وحلفاء واشنطن مع انتشار "فوبيا روسيا" المحذر من نوايا بوتين اجتياح كامل الاراضي

الاوروبية، واضطرار هذه الدول تحت الضغط الى استبدال مخزونها القديم من الاسلحة، والدفع به علفاً في محرقة الصواريخ الروسية فرط الصوتية عالية الدقة. الامر الذي زاد من التدفقات المالية الخيالية لمبيعات الاسلحة للشركات الامريكية.

البعد الاخر لهذا الاعلان، منسجماً تماماً مع خطة واشنطن الهادفة الى إرغام الرئيس الاوكراني زيلينسكي على مواصلة الحرب حتى اخر اوكراني، وعدم الجلوس على طاولة مفاوضات مع رئيس بات مطلوباً للجنايات الدولية وفقاً لمعايير واشنطن. ضمن هذا المفهوم صدر عن قادة البيت الابيض اكثر من تصريح بالنيابة عن القيادة الاوكرانية، جوهره عدم رغبة كييف بالتفاوض مع موسكو.

ويأتي البعد الثالث في سياق، الحرص الشديد لواشنطن، على قطع الطريق امام مبادرة الصين للسلام، التي قدمها الرئيس شي جين بينج في وقت سابق، من اجل انهاء الازمة بالطرق الدبلوماسية وعلى طاولة الحوار، وإطلاق رصاصة الرحمة عليها قبل ان تنطلق. خاصة مع الانجاز الصيني الكبير بين طهران والرياض، والذي اعتبرته واشنطن مساراً معاكساً لمصالحها رغم الترحيب الفاتر وعلى مضض. وهو ما اشار اليه صراحةً الناطق بإسم مجلس الامن القومي الامريكي، جون كيربي، بقوله أن "وقف إطلاق النار في اوكرانيا سيكون انتهاكاً لميثاق الامم المتحدة"، منتقداً في الوقت نفسه، الخطة الصينية لانهاء الحرب واحلال السلام، ومتهماً بكين بالانحياز لمصالح موسكو وأن بكين "تصادق على مكاسب موسكو على الارض الاوكرانية وتعترف بها".

وبالعودة الى الحجج التي ساقتها غرفة محكمة الملاذ الاخير، الساعية الى تقديم المسؤولين عن اسوأ الجرائم ضد الانسانية الى العدالة، والتي استندت اليها في اصدار مذكرات الاعتقال الى بيانها *" وإدراكا منها لما يُدعى من أن السلوك المتناول في الحالة الراهنة مستمر، وأن الوعي العام بأوامر التوقيف قد يسهم في منع ارتكاب المزيد من الجرائم"*. يتسائل ملايين الفلسطينيون والعرب، والغارقون في مياه البحار والمحيطات من المهاجرين. لماذا يغيب إدراك المحكمة وقضاتها العدليون من السلوك المتناول والوعي العام لايقاف جرائم الاحتلال الاسرائيلي المستمرة، وما تمارسه اسرائيل بحق الشعب العربي الفلسطيني الاعزل منذ العام 1948، والمستمرة حتى بعد انشاء المحكمة بتاريخ 1 يوليو /تموز2002. ولماذا لم تسهم باقي القرارات الاممية التي ناهزت الالف قرار وبيانات

الشجب والاستنكار والتضامن في منع ارتكاب هذه الجرائم. وماذا بخصوص المذابح التي ارتكبتها اسرائيل، والتهجير القصري والطرد لآلآف الفلسطينيين بمن فيهم الاطفال والنساء من اراضيهم ومنازلهم، والدفع بهم الى مخيمات اللجوء والشتات خارج بلادهم وبالاكراه. بالمقارنة مع ما قامت به الحكومة الروسية من – نقل للمدنيين المقيمين في اقليم الدونباس بمن فيهم الاطفال، من مناطق العمليات العسكرية الى مناطق اكثر امناً حفاظاً على حياتهم، وفقاً للسرد الروسي.
وهل تحتاج محكمة الجنيات الدولية دليلا قاطعا دالاً على ارتكاب الجرائم اكثر من تصريحات قادة الاحتلال الاسرائيلي عبر المنافذ الاخبارية "بمسح القرية الفلسطينية، حوارة عن الوجود".

نجد الاجابة على جميع هذه التساؤلات في تصريحات المحامي الامريكي المخضرم ارون ميلر – شارك في الجهود الدبلوماسية في حل الصراع الاسرائيلي–الفلسطيني خلال فترة الرئيس كلينتون، وهو صانع مصطلح "محامي إسرائيل". يقول ميلر، أن عملية السلام ليس لها أمل لأن مجتمع الضغط الإسرائيلي/ اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة له صوت مهيمن، إلى حد كبير للتأثير على مبادرات الكونجرس والمشاعر تجاه إسرائيل. ويضيف، "لفترة طويلة جدًا، أن العديد من المسؤولين الأمريكيين المشاركين في صنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمن فيهم انا، عملنا كمحامين لإسرائيل، حيث قمنا بالتنسيق وتقديم وجبات الطعام مع الإسرائيليين على حساب مفاوضات سلام جادة". لدرجة ان احد المفاوضين الفلسطينيين اشتكى ذات مرة، من وجود فريقين في الطرف الآخر يمثلان إسرائيل، أحدهما يحمل علم أمريكا والآخر يحمل علم إسرائيل، كما يقول استاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفورد جون ميرشايمر.

واشنطن التي اعلنت معاداتها للمحكمة الجنائية وقضاتها، وصنفتها على قوائم المنظمات المعادية للسامية، وسن المشرعون الامريكيون قانون اطلقو عليه "غزوة لاهاي" لشيطنة اختصاص المحكمة، بسبب قبولها فتح تحقيقات متعلقة بانتهاكات وجرائم دولة الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين، تعود من الباب الدوار، للاشادة بقرارات هذه المحكمة ونزاهتها. هذا الموقف، يؤكد من جديد على مدى جدية واشنطن في الخروج من المأزق الاوكراني بصيغة رابح–خاسر، وهي تعمل بكل نفوذها على توظيف قرارات المحكمة لخدمة هذا الهدف. ومع اصرار بوتين على مواقفه، فإن الامور تندفع نحو مزيد من التصعيد المباشر بين موسكو وواشنطن، وقد تصل الامور الى اعلان حرب

عالمية ثالثة، خاصة اذا ما اظهر الرئيس الصيني شي جين بينج دعمه لبوتين في اتخاذ مثل هذا القرار، والبدء بعمليات مباشرة ضد المصالح الامريكية.